

الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي

بعد نهاية الحرب الباردة

د. لامية زكري

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة الجزائر-3-

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على اهم التحولات التي شهدتها فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، والتي باتت تشكل تحديا لمجمل دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي اعادت ترتيب اجنده سياستها الخارجية بحيث اصبحت تهتم بالسيطرة على مناطق نفوذ كانت لفترة ليست ببعيدة خاضعة لنفوذ حلفائها، ونقصد هنا بالتحديد منطقة المغرب العربي

التي تحاول السيطرة عليها، وهذا راجع للأهمية الجيو- استراتيجية لهذه المنطقة من جهة، وما تزخر به من موارد طاقوية من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي، الاستراتيجية الأمريكية، النظام الدولي، القوة، التبعية، المبادرات الأمريكية، التبعية..

Abstract:

The objective of this study is to highlight the most important post-Cold War transformations that have become a challenge to the entire world, including the United States of America, which has rearranged its foreign policy agenda to take control of areas of influence which for a very long time

were subject to influence. Its allies, and we mean specifically the Maghreb region that is trying to control it, and this is due to the geo-strategic importance of this region on the one hand, and the abundance of energy resources on the other hand.

مقدمة:

أبرزت التحولات السياسية و الدولية في بداية التسعينات من هذا القرن جملة من التغيرات سواء في العلاقات الدولية، النظم السياسية، أو المبادئ الإيديولوجية حتى بدا أن العالم قد دخل حقبة تاريخية جديدة مازالت ملامحها في طور التشكل والتبلور. حدث هذا في ظل سقوط قوة فكرية، سياسية، وعسكرية تقليدية، ومغادرة ميدان التنافس الدولي، وتركه لاستحواذ قوة عظمى كانت، ولا زالت القوة الوحيدة المهيمنة على القرار الدولي. كما أن هذه التحولات باتت تشكل تحديا لمجمل دول العالم بما فيها امريكا التي اعادت ترتيب اجنده سياستها الخارجية، بحيث اصبحت تهتم بالسيطرة على مناطق نفوذ كانت لفترة ليست ببعيدة خاضعة لنفوذ حلفائها، وتعد منطقة المغرب العربي إحدى هذه المناطق، ومنه نتساءل:

إلى أي مدى باتت منطقة المغرب العربي تحظى بأهمية في سلم الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة؟

وسيتم الاجابة عن الاشكالية من خلال طرح الفرضيات التالية:

- هناك ترابط بين قدرات المناطق الاقليمية الفرعية، و ترتيبها في سلم استراتيجيات القوى الكبرى.
- تتوافق استراتيجيات القوى الكبرى الخارجية مع التغيرات التي يشهدها النظام الدولي، وترتيب عناصر القوة على مستواه.
- كلما زادت اهمية منطقة ما في سلم استراتيجيات القوى الكبرى، كلما ادى ذلك الى طرح مزيد من المشاريع الاقتصادية لاستقطابها واختراقها، بهدف الهيمنة عليها.

للإجابة عن الاشكالية و اثبات صحة الفرضيات سنتطرق الى النقاط التالية :

أولا/تحديد الاهمية الجيو-سياسية لمنطقة المغرب العربي.

ثانيا/اهم التغيرات و التحولات التي شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

ثالثا/ منطقة المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الاقتصادية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة.

أولا- تحديد الاهمية الجيو - سياسية لمنطقة المغرب العربي:

- الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي:

تذكر موسوعة المغرب العربي أن لفظ بلاد المغرب هو مصطلح يطلق على كل البلاد الإسلامية الممتدة من مصر الى المحيط الأطلسي، وتضيف أن اسم المغرب يتناول كل الأقاليم العربية من الشمال الإفريقي. وذكرت الموسوعة أنه وإن كانت لفظة المغرب قد حددت في بعض الأحيان باشمالها على تونس، الجزائر والمغرب أو ما يعرف باسم المغرب العربي الكبير فإن مدلولها التاريخي منذ القرن السابع الميلادي كان يتناول كل الأقاليم الواقعة بين مصر من الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب⁽¹⁾. وتقع المنطقة المغاربية تحديدا في شمال افريقيا، تتكون من موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا، على مساحة قدرها 6. 141. 048 كلم²، يحدها شمالا البحر المتوسط، وهو الفاصل الطبيعي بينها وبين الجنوب الأوروبي، أما جنوبا فهي مجاورة لدول الساحل الإفريقي، وتطل على الأطلسي غربا، تحدها مصر شرقا، فهي بوابة على الشرق الأوسط ودول الخليج. بالنظر إلى هذا نجد أن المغرب العربي يحتل موقعا جغرافيا متميزا، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-استراتيجية مترابطة، بداية بالبعد المتوسطي وامتداده إلى أوروبا شمالا، فالبعد الإفريقي من الجنوب، ثم البعد الشرق أوسطي وامتداده إلى الخليج من الشرق، وأخيرا البعد الأطلسي من الغرب، مما يجعل المنطقة تماس لثلاث قارات: إفريقيا، أوروبا، آسيا.

كما أن المنطقة تطل شمالا على المتوسط بشريط ساحلي قدره 4 آلاف كلم، ما يجعل من هذا التماس البحري نقطة مراقبة للملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سیرت شرقا، فالمغرب

هو حارس الممر الأطلسي نحو المتوسط، وتتحكم السواحل الجزائرية 1200 كلم في كل الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية⁽²⁾، الذي تسهر تونس على دور المراقب لحركيته الملاحية، كما تغطي ليبيا مجال النظر الاستراتيجي بطول قدره 1900 كلم من الشريط الساحلي الشرقي للمنطقة. و للمتوسط أهمية، بالنظر إلى توسطه القارات الثلاث، فله بعد استراتيجي اقتصادي، يعني خصوصا الدول الأوروبية والأمريكية المستوردة للنفط، حيث أن 65 % من الواردات الأوروبية من النفط والغاز تعبر منه، كما تعبر منه 15% من المشتريات الأمريكية الطاقوية سواء الخليج و إفريقيا الشمالية. يضاف إلى ذلك أن إطلالة المغرب، وموريتانيا على الأطلسي بشريط ساحلي طوله 2000 كلم، يؤمن من الناحية الاستراتيجية منفذا بحريا غير المتوسط، سواء باتجاه أوروبا أو أمريكا. هذا بالنسبة للبعد البحري المغربي، الذي يضاف إليه العمق الاستراتيجي الإفريقي للمنطقة، إذ تعتبر الدول المغربية باستثناء تونس، والمغرب البوابة الرئيسية نحو جنوب الصحراء الإفريقية، حيث يزيد امتداد الصحاري في المنطقة عن 4000 كلم انطلاقا من غرب موريتانيا إلى أقصى الشرق الليبي. وعليه فموقع المنطقة يجعل منها محل استقطاب وتنافس دولي، فهي دوما معرضة لضغوط خارجية، ولعل نظرة متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا مواصفات موقع بلاد المغرب فهي تتوغل في إفريقيا قارة المستقبل والإمكانات الخام، وتفتح على أوروبا حيث مركز الثقل الصناعي، وتتصل بالشرق العربي والأقطار الإسلامية، وهذا ما جعلها تكتسي أهمية، وبعدا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والدولية⁽³⁾. بالإضافة إلى تربيعها على موارد مادية وبشرية جعل منها محور مهم في استراتيجيات القوى الخارجية.

- الامكانيات والموارد المتاحة في بلدان المغرب العربي:

إن معرفة حجم امكانيات الدول منطقة في غاية الأهمية لإبراز درجة مكانتها في استراتيجيات الدول الكبرى عامة، والأمريكية خاصة. وفيما يلي سرد لأهم هذه الامكانيات :

- تتميز المنطقة بتنوع بيئتها الطبيعية ما يمنحها خاصية التنوع في محاصيلها الزراعية(حبوب، قول، زيتون، خضر وفواكه)، كما تتنوع الثروة الحيوانية والسمكية. وتتفاوت مساحة دولها بحيث تأتي الجزائر في مقدمتها 283,2 م هكتار، ليبيا 176 م هكتار، موريتانيا 102,5 م هكتار، المغرب 44,6 م هكتار، وتونس 15,5 م هكتار. ورغم شساعة المساحة إلا أن المستغلة زراعية لا يتجاوز 4 %، مما يجعلها تعتمد على الاستيراد لتلبية متطلبات سكانها ما يفتح المجال على مصراعيه للفوز بها كسوق لتصريف البضائع⁽⁴⁾.

- تحتوي المنطقة على إمكانية كبيرة لزيادة وزن الثروة الحيوانية فمساحة المراعي في العالم العربي تقدر 250 م هكتار، نسبة 40% توجد بالمنطقة، كما تمتد على آلاف الكيلومترات البحرية من

الأطلسي (موريتانيا، المغرب) إلى المتوسط (المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا) ما يمنحها إمكانيات هامة لتطوير اقتصادياتها في إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الإقليمية والقطري.

- تتمتع المنطقة بأهمية بسبب ما تتركز عليه من حجم ونوعية الموارد الاقتصادية التي تشكل اساس الصناعة، ومصادر الطاقة، هذه الموارد الكبيرة والمتنوعة موزعة بين دولها، على نحو يجعل منها ككل كثلة ذات ثقل استراتيجي طاغوي، فالمنطقة تملك كما وافرا من النفط باحتياطي 5 مليار طن، والغاز 61000 مليار م³، إضافة الى المصادر الطاقوية المتجددة كالطاقة الشمسية، وكذا الفوسفات، الحديد، النحاس، الذهب. وبصفة إجمالية تتوفر على الاحتياطي العالمي يقدر بـ⁽⁵⁾: 4.5% من النفط، 4% من الغاز، 34% من الفوسفات، 16% من الفحم، 10% من الكوبالت، 2% من الزنك⁽⁶⁾، ونجد ان ليبيا (ثاني أكبر منتج له في إفريقيا) والجزائر (المرتبة 6 عالميا) تستحوذان على أكبر حصة من احتياطي النفط في المنطقة 77% و 22% على التوالي. أما الإنتاج فتوفر ليبيا 54%، تليها الجزائر 44%، فتونس 4.2%، ومنذ 2006 أصبحت موريتانيا منتجا له بـ 75 ألف برميل يوميا. أما الغاز فيتواجد في: الجزائر- 5 أكبر احتياطي بعد روسيا، إيران، أمريكا، قطر- وثاني أكبر مصدر له للعالم، و لأوروبا 4.1 تريليون م³ وليبيا باحتياطي 1491 مليار م³⁽⁷⁾. كما تتركز المنطقة على ثلث احتياطي الفوسفات المتوفر عالميا المقدر بـ 130 م طن، ويوفر خمس الإنتاج العالمي بحوالي 31 م طن، ويأتي المغرب في المقدمة بـ 40 م طن، فهو يحتل المرتبة 3 من حيث الاحتياطي والإنتاج، بينما تحتل تونس المرتبة 4 عالميا، اما الجزائر ففي المرتبة 19 بإنتاج قدر 740 ألف طن. بالإضافة الى الحديد الذي يتمركز في موريتانيا، الجزائر، وقد قدر انتاج المنطقة منه 14 م طن موزعة كالتالي: موريتانيا 11 م طن (المرتبة 19 عالميا)، الجزائر 1.5 م طن، ليبيا 1.5 م طن، تونس 0.18 م طن، المغرب 0.006 م طن.

- تتسم المنطقة بصغر سن مواطنيها ما يجعلها مخزنا لليد العاملة الفتية والرخيصة، فنسبة الشباب أقل من 15 سنة تمثل ربع عددهم، وتصل إلى 41% في موريتانيا، في حين أنها تتراوح بين 10 و 15% في أغلبية الدول الأوروبية. كما أن المنطقة تعد سوقا تجاريا، واستهلاكيا مهما، ويتوقع أن يصل عدد السكان إلى 120 مليون نسمة في حدود 2025⁽⁸⁾.

- تتميز المنطقة بكونها سوق ديناميكية أكثر من 84 مليون مستهلك يمكن استغلالهم، كما نجد ان الشركات الأمريكية تريد عبر البوابة المغاربية اقتحام السوق الأوروبية 400 مليون مستهلك من الشمال، و السوق الافريقية من الجنوب في اطار سوق دولية مفتوحة. وتغطي دول الاتحاد الاوربي اكثر من 60% من المبادلات التجارية للمنطقة

- في الوضع الحالي لا يمكن تحديد قطاع رئيسي بارز في الأجهزة الانتاجية لكل دول المنطقة، مع هذا يمكن الإشارة الى اهمية بعض القطاعات ففي تونس، يمثل قطاع الخدمات أهم الأنشطة الاقتصادية بحصة 49.8، تم الصناعة 31.9 % فالزراعة 18.3 %، أما في الجزائر فإن الصناعة يمثل 62% ثم الخدمات 29.1 %، فالزراعة 8 %، اما المغرب، فإن الزراعة تحتل 44.6 %، تليها الخدمات 35.5 % ثم الصناعة 19.8 % فقط.

مما تقدم نشير إلى ان الضعف الاقتصادي لهاته الدول، وتنوع مناخها، وغناها الطبيعي بثروات باطنية، اضافة إلى الشريط الساحلي غير المستغل في مجال الصيد يجعلها منطقة استثمارية مشجعة لأطماع الدول الغربية عامة، وللولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

ثانيا/ اهم التغيرات و التحولات التي شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة:

شهدت فترة التسعينات من هذا القرن جملة من التحولات في العلاقات الدولية⁽⁹⁾، هذه التحولات التي باتت تشكل تحديا لمجمل دول العالم، بما فيها دول منطقة المغرب العربي، ومن أهم هذه التحولات نجد:

أ- التغيير في سلم ترتيب عناصر القوة: إن انتهاء الحرب الباردة أفرزت جملة من التدايعات ترتب عنها تغير في المكونات الأساسية لعناصر القوة التي رسمت هيكل النظام الدولي، ما أدى إلى إعادة النظر في طبيعة التفاعلات الدولية، وتحديد معالمها، وضبط منظومتها القيمية. ولقد تمثل التغيير في سلم ترتيب عناصر القوة في تراجع دور القوة العسكرية، الإيديولوجية، وتعاضل دور القوة الاقتصادية، التكنولوجية، والتقنية .

- الثورة التكنولوجية والعلمية: مع نهاية القرن العشرين حدث ثورة تكنولوجية، وعلمية استفادت منها وسائل الاتصال في نقل الرسائل الإعلامية والمضامين الثقافية مؤكدة مقولة الفن توفلر حين أسماها بالثورة الجذرية الثالثة، وقد كان لها انعكاسات على ترتيب عناصر القوة، كما باتت المعلومات تحتل الموقع الذي تحتله الآلة في المجتمع الصناعي⁽¹⁰⁾. ويتمثل جوهرها في السيطرة على المجالات الثلاث^(*). وعموما فالظاهرة البارزة لهذه الثورة هو الانفجار في المعلومات، وسهولة معالجتها، وسرعة نقلها، بحيث بات من الصعب الفصل بين الدور الذي تؤذيه تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الاتصال لأنهما يتضافران ليكونان مفهوما شاملا وجديدا هو تكنولوجيا المعلومات⁽¹¹⁾. ويشهد القرن الحالي تحولا، وبداية عهد جديد يعرف باسم اتصال الإعلام الآلي، هذا التطور يؤكد فرضية ازدياد ترابط الدول فيما بينها مما أدى إلى خلق رهانات جديدة¹²، وعليه إن هذا الانفجار قد أضاف طابعا كونيا على كافة وسائل الاتصال التكنولوجية بدءا بالتلفزيون مروراً بالبنوك المعلوماتية، وصولاً إلى الاتصال المتعدد الوسائط والانترنت، وكلها آليات حديثة لعولمة الاتصال تهدف لقيادته

للحصول على مزيد من القوة والسلطة. وفيما يخص موقع المنطقة من هذه الثورة، فإنها تعاني من تخلف تكنولوجي تعود أسبابه إلى:

- الفترة الاستعمارية التي إجهضت التجربة التنموية المغربية في القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين.

- طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي كرس عملية الاحتكار التكنولوجي لمجموعة صغيرة حافظت على مكانتها وعملت على توسيع المسافة بينهما وبين الدول النامية بما فيها الدول المغربية باستمرار بهدف إبقاء سيطرتها على السوق العالمية وعلى هذه الدول.

- غياب رؤية لسياسة مغربية تكنولوجية فعالة، حيث أعطت الأولوية لنقل و استخدام التكنولوجيا دون الاهتمام بتطوير قدراتها.

- هناك فصل كبير بين البحث العلمي والعملية الإنتاجية، بإضافة إلى انخفاض النسبة المخصصة للبحث العلمي من الدخل القومي .

- بروز العامل الاقتصادي وتراجع العامل العسكري كأداة للسياسة الخارجية في مجال التفاعلات الدولية: أدى تراجع مكانة الاتحاد السوفيتي في سلم تدرج القوى الدولية رغم ترسانته النووية للتشكيك في مدى فاعلية القوة العسكرية كركيزة لدعم القوة القومية للدولة، وكأداة فعالة لفرض الإرادة دوليا، لذلك فقد تبين أن ضعف القدرات الاقتصادية السوفيتية مقارنة بالمعسكر الغربي كان السبب الرئيسي في فشله في سباق التسلح، والذي عرف أعلى حده في فترة حكم ريغن. وقد أدركت الدول بما فيها دول المنطقة المغربية أن الأداة الاقتصادية ستكون الأداة الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية خلال القرن المقبل، ومن ثم تسارعت في تكوين التكتلات الاقتصادية كبديل عصري لصورة التحالفات العسكرية التقليدية. كما أن انهيار الاتحاد قد أدى إلى تغيير جذري في صورة توزيع القوة على مستوى النسق العالمي، فلأول مرة في تاريخ النظام الدولي بتبوء عنصر القوة الاقتصادية بمكانة مميزة في قياس قدرات الدول، الأمر الذي ظهرت معه الحاجة إلى إرساء قواعد جديدة للتعامل الدولي تتماشى مع المصالح الغربية عامة، ومع الأهداف الأمريكية خاصة. ومن هنا كانت دعوة امريكا إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد في 1990. لكن وبالرغم من تراجع مكانة القوة العسكرية لحساب القوة الاقتصادية، وما ترتب عنه من صعود الأمن ببعده الاقتصادي على قمة أولويات دعم الأمن القومي بمفهومه الشامل، إلا أنه من غير الممكن القول بعدم ضرورة القوة العسكرية أمام القوة الاقتصادية، وما حصل في الواقع ما هو إلا إعادة التوازن بين دور القوتين في السياسة العالمية⁽¹³⁾.

وعموما يمكن القول أن انعكاس ظاهرة تعاظم الأداة الاقتصادية على حساب الأداة العسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة قد فندتها ظاهرتين متداخلتين ومتكاملتين أثرت بدورها على طبيعة وأنماط التفاعلات الدولية في هذه الفترة تتمثلان في:

- الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية:

في ظل الصراع على الثروة أساس الحضارة المادية تحول الصراع بين القوى الكبرى في الميدان الاقتصادي برزت التكتلات لتكون ظاهرة العصر، ومهما تباينت دوافع إنشائها فإن مجرد بروزها بهذا الزخم يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها، ونشير أن رغبة الدول الصناعية للدخول في التكتلات الاقتصادية تحكمها المصلحة الهادفة إلى تعميق الهيمنة التي تمارسها، الأمر الذي يجعل جوهر دوافعها لإنشاء هذه التكتلات^{(14)(**)} "هجوميا" لتعظيم منافعها⁽¹⁵⁾. وتظهر أهميتها في ظل النظام الجديد في تحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، إذ تؤدي إلى إرساء قواعد محددة لتنظيم العلاقات فيما بينها، وهو ما سيجعل الوصول إلى إتفاقية دولية في مختلف الجوانب أمرا سهلا لمحدودية أطرافه، كما تهدف إلى السيطرة على أسواق أو قطاع على المستوى العالمي، ورغم الصراع فيما بينها لتعارض مصالحها إلا أنه من غير المتوقع قيام صراعات بالمفهوم التقليدي كونها تتمتع بعناصر ترابطية تستمدّها من منظومة القيم الموحدة، والمتمثلة في القيم الرأسمالية، لأن مصطلح الصراع استبدل بمصطلح التنافس وقيام شبكة معقدة من علاقات التبادل التجاري والمالي التي تربط بينها في ظل نمو ظاهرة الاعتماد المتبادل وتكتفها⁽¹⁶⁾. والملاحظ أن الدول المغربية على غرار الدول النامية قد حاولت أن تحقق تكتلا يضمن لها مكانة في هذا العالم المسير من طرف التكتلات، وهو ما يعرف باتحاد المغرب العربي.

- تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل و تدويل الاقتصاد:

تعتبر ظاهرة تدويل **Internationalization** الحياة الاقتصادية نتيجة مباشرة عملية تقسيم العمل والتخصص، وبتطور عمليات تدويل الإنتاج تنشأ في حقل علاقات الإنتاج عناصر جديدة تعكس ترسيخ الطابع الدولي للقوى المنتجة، وظهور روابط اقتصادية دولية أكثر عمقا بين مختلف البلدان⁽¹⁷⁾، والتي تدفع في مرحلة أرقى إلى التكامل، كاستجابة مباشرة لظاهرة التدويل المطرد للقوى الإنتاجية في عصر الثورة التكنولوجية، ويمكن إجمال أهم سمات التدويل و انعكاسها على المنطقة في⁽¹⁸⁾:

- أن العملية تتم في أكثر حقول الحياة الاجتماعية ديناميكية وهو الاقتصاد العالمي، وينتج في سياقه تناقض بين تنامي الإنتاج على أساس الحجم الكبير وبين محدودية السوق القومية، وقدرتها على امتصاص ذلك الكم الهائل من السلع، وحل يكمن في تخطي السوق القومية والتوجه نحو

الخارج، وهذا ما يؤدي الى اشتداد التنافس بين القوى الاقتصادية و تعد السوق المغربية احدى ميادينها.

-ازدياد قوة الشركات متعددة الجنسيات فخلالها تجري عملية تدويل، ومحاولات توحيد السوق العالمية، وتعد هذه الشركات ⁽¹⁹⁾ أهم الآليات إخضاع واستغلال الدول النامية بما فيها الدول المغربية، وإعادة إنتاج علاقات عدم التكافؤ بما يخدم استمرار علاقات التبعية ⁽²⁰⁾.

- بالرغم من أن التدويل يعد ظاهرة موضوعية لتطور القوى المنتجة وتقسيم العمل، لكن هذه العملية الكونية تنشط في ظروف اقتصادية واجتماعية معينة، ما أدى إلى انعكاسات لا تتشابه في جميع البلدان فدول المنطقة المغربية، وفي ظل قانون التطور الاقتصادي غير المتكافئ فإن عملية تتسم بسمات ناتجة عن التبعية المتزايدة لهذه البلدان، واندماجها الرأسي المتعاضم بالمراكز الإمبريالية، وتتسم عملية بأنها إعادة لإنتاج العلاقات الاقتصادية التاريخية مع المراكز الإمبريالية، وباعتبار أن الدول المغربية لا تستطيع الانخراط في عملية التدويل بشكل متكافئ على المستوى الدولي لتخلفها، فإنها تسعى إلى تخطي هذا التخلف بالاستيراد ثمار التدويل، وبسبب عدم امتلاكها للمصادر المالية اللازمة فإنها تضطر للاقتراض من الأسواق المالية الدولية. لذلك فإن عملية هذه تفتقر بظاهرة المديونية و بروز نمط جديد من العلاقات الاقتصادية الخارجية يمكن تسميتها مجازا بعلاقات العبودية الاقتصادية، ونستنتج أنه إذا كانت إحدى مهمات عملية تدويل تتمثل في ضرورة اقترانها بإعادة إنتاج متواصلة للتطور المتفاوت للقوى المنتجة، وإعادة إنتاج علاقة التبادل غير المتكافئ على المستوى العالمي، مما يؤدي في النهاية الى إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية في (المراكز) و(الأطراف) فإن هذه المهمة قد تحققت بنجاح.

- تنامي دور العامل الثقافي: ينظر لانهيار الإيديولوجية الشيوعية على أنها نهاية لفترة طوباوية في التاريخ السياسي الحديث، وبالتالي فعصر الإيديولوجية قد انتهى ليفسح المجال للثقافة، ولقد تزامنت نهاية الحرب الباردة مع ظهور طرحان يفسران ما حدث على الساحة الدولية وهذا في شكل نظريتين وهما: أطروحة نهاية التاريخ والإنسان الأخير لفرانسيس فوكوياما، وأطروحة صدام الحضارات لهانتنغتون.

ب- المتغيرات التي أحدثت التغيير: لم يكن انهيار السوفييتي وليد صدفة، وانما نتيجة لمجموعة من المتغيرات الموضوعية العامة، والذاتية الخاصة ببنيته، والتي أدت لانتصار أمريكا، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وهو ما وصف بأنه المدخل لتكوين نظام عالمي جديد، بالمتغيرات التالية:

- التغيير في النظام العالمي: استقر النظام العالمي بعد انهيار السوفييتي بالتفوق الأمريكي، ولقد استخدم بوش سياسة عدوانية لخلق عالم القطب الواحد، وفرضه على العالم بإحكام سيطرته على

النفط. ويصب اهتمام واشنطن بالمنطقة المغاربية في سياق هذه الاستراتيجية. أما في منطقة الخليج فكان العراق يشكل العقبة لها فكانت حرب الخليج والعدوان على العراق، والسيطرة المطلقة على النفط باعتبار ذلك ضرورة حتمية من ضرورات النظام العالمي الجديد الذي خطط له بوش. ذلك النظام الذي يفرض على كل المتطلعين لدور العمالة، بالمنظور الاقتصادي خاصة في أوروبا واليابان، أن يلعبوا معه دورا ثانويا، حيث هو المتحكم في توزيع النفط، وتحديد أسعاره. وتندرج مسألة السيطرة على المنطقة المغاربية في إطار الاستراتيجية الأمريكية العالمية للسيطرة على الموارد الطاقوية.

- تفتت العالم الثالث⁽²¹⁾ : قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، كان تعبير العالم الثالث، يدل على بعض الحقيقة إلا أن اختفاء العالم الثاني (الاشتراكي) دفع بالكثيرين إلى البحث عن تسمية بديلة له تتماشى مع مقتضيات النظام العالمي الجديد. ومع بروز الثورة العلمية التكنولوجية ازدادت أهمية النفط ليس كمصدر للطاقة فقط بل، ومصدرا هاما لتطور كيمياء المواد، ونتج عن ذلك أن أصبحت الدول المنتجة له خاصة القليلة السكان، والكثيرة الإنتاج والمخزون، كدول الخليج عالما خاصا بذاته، هكذا انقسم العالم الثالث إلى ثلاثة أقسام^(*).

- تغيير أولويات الأمن العالمي⁽²²⁾ : نتيجة التغيرات السابقة فإن العالم اعاد ترتيب أولوياته، بما يحقق الأمن الجماعي. ويتجه العالم اليوم إلى الدخول في الحرب الاقتصادية، فقد وضع جانبا الأمن العسكري لتصبح الأولوية للأمن الاقتصادي. ويمكن ملاحظة جدول أولويات الأمن العالمي بتتبع الحملات الانتخابية الأمريكية، التي تركزت على مجموعة أخطار تهدد أمريكا والعالم. فإلى جانب الوضع الاقتصادي ركزت على البيئة، وما يحدثه التقدم الصناعي من تأثيرات على طبقة الأوزون، والمساحات الخضراء، والمناخ، والتلوث الذي يهدد وجود الكائن البشري. وإذا كانت أمريكا وهي في مركز صناعة قرار الأمن الدولي تعاني من مخاطر أمنية، فماذا عن دول المغرب العربي؟، سيكون لتغيرات علاقات الأمن داخل المركز آثار مباشرة وغير مباشرة على الأمن في الأطراف. وسيكون على هذه الأطراف أن تحدد أولوياتها بالنسبة لأمنها القطري، الإقليمي، القومي، وقد حدد بوزان المتغيرات في جوانب العلاقات بين المركز والأطراف في كل من قطاعات الأمن : الأمن السياسي، الأمن العسكري⁽²³⁾، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن البيئي.

ج- النظام العالمي الجديد: دخل شعار "النظام العالمي الجديد" قواميس السياسات الخارجية لمعظم دول العالم منذ أوت 1990 بعد أن أعلن بوش أمام الكونجرس أن هذا النظام سيبدأ بالتكوين مباشرة بعد الانتهاء من أزمة الخليج. وقد أثار هذا الشعار العديد من النقاشات والتحفظات في واشنطن نفسها كما في العالم بأسره، وتساءل الجميع عن مضمونه، تركيبه، ودور واشنطن فيه. وقد حاول بوش في مناسبات متعددة إعطاء بعض التفسيرات، إلا أنه لم يتجاوز العموميات، كما

يقول دان ايروودروف في الواشنطن بوست 26 / 5 / 1991⁽²⁴⁾. ولكن هذا الفشل في الإعلان عن الهدف لا ينبع من عدم معرفة ما يريده بوش فقد اضطرت الإدارة الأمريكية للفصح عن بعض ما تريده أمام الكونجرس، لتأمين الميزانية اللازمة للمشروع، من خلال التقريرين سريين أعدهما البنتاجون يحددان الاستراتيجية العالمية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وذلك لانتزاع موافقة الكونغرس على ميزانية وزارة الدفاع للعام 1992-1993. وقد نشر باتريك تيلر مقتطفات من التقرير، وهو بعنوان "السيناريوهات السبع القاتلة" في 18/2/1992. أشار أن التقرير الذي اعد مسودته الأميرال جيراميا مساعد رئيس الأركان كولن باول، يقع في سبعين صفحة. ففي أول خطة عسكرية مفصلة لما بعد الحرب الباردة حدد البنتاجون سبع سيناريوهات في المواجهات الأجنبية المحتملة، التي تفرض على واشنطن خوضها خلال السنوات العشر القادمة، وتمكن البدائل المقترحة لشكل النظام الجديد في:

- نظام أمريكا فوق الجميع: هو ما عبر عنه مشروع بوش، وينطلق من هيمنة قطب واحد على العالم (أمريكا)، الأقوى عسكريا، ولاعتبارات اقتصادية فإن جناحي هذا النظام لا بد أن يستمدان قوتهما الاقتصادية من نظامين قزمين عسكريا، ويتمتعان بقدرات اقتصادية متطورة، إنه أشبه بنظام البلطجة تحت شعار حماية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والشرعية الدولية. وتعد مسألة الديمقراطية وانتشارها في العالم في صميم هذا النظام الدولي الجديد، ويؤكد كروماتر أن الأمل الوحيد في هذا العالم المشحون بالمشاكل، هو أن تحتفظ أمريكا على تفوقها ورغبتها في استعمال قوتها من أجل قيادة العالم وإدارته. وقد أكد كروماتر في تعليقه على مشروع الذي قدمه بوش للبنتاجون بأنه يراه مؤشرا قويا على مقدرة أمريكا في الحفاظ على سيطرتها العسكرية على العالم. وبالتالي منع أي قوة من البروز والمنافسة مستقبلا وخاصة اليابان وألمانيا.

- نظام أمريكا أولا: يعد بيل كلينتون أحد ممثلي هذا الاتجاه الداعي إلى الاهتمام بالوضع الداخلي، وبمصلحة الشعب الأمريكي الاجتماعية، الاقتصادية، وجعلها في سلم الأولويات⁽²⁵⁾ وإتباع إستراتيجية مستقلة، وعلى أمريكا أن تحافظ على علاقاتها القوية السياسية، الثقافية، والاقتصادية مع دول العالم. مع الاحتفاظ بقوة عسكرية، ويطالبون بإعادة النظر في الأحلاف العسكرية الناتو، ويرفضون أن تمارس أمريكا دور الشرطي العالمي، ويرى ناي أحد المنظرين لإعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية على اتهام بوش له بالانعزالية، بأن هذا ليس سوى محاولة لتجنب البحث في حقيقة الدور الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويدرك دعاة هذا النظام أن على الإدارة كلينتون أن تعتمد إلى خلق نظام بدون هيمنة، وعلى أمريكا أن لا تتحسس من ظهور قوى متنافسة تشكل معها تحالفا دوليا، يمنع الصراع الساخن ويجيز التنافس في المجالات الاقتصادية، الساحة الرئيسة للحرب الباردة الجديدة، وستجد الحرب الاقتصادية الباردة مجالا و أرضا خصبة في المستقبل. ويمكن لانفجارها أن يحولها إلى عسكرية، لذلك لا بد من أن يوضع أسس للنظام العالمي

الجديد، الذي تشارك فيه واشنطن بوصفها قطبا اقتصاديا من أقطاب أخرى، بعيدا عن استخدام القوة العسكرية لأغراض تجارية واستعمارية جديدة.

- نظام اللانظام العالمي الجديد⁽²⁶⁾: ينطلق هذا الاتجاه من فرضية ان حالة زوال الأقطاب يصبح احتمال وقوع العالم في حالة فوضى سياسية تؤدي إلى انهيار النظام العالمي برمته، وعجز الدول الكبرى عن حل مشاكل شعوب العالم الثالث، ونتيجة لتأجيج المشاعر القومية، العرقية، الاثنية، والدينية، وتحول هذه المشاعر إلى نزعات، ووقوف القوى الكبرى عاجزة عن حل هذه المشاكل، نتيجة عدم اتفاقها على الطريقة، وتغليب التناقضات والمشاكل فيما بينها، على عوامل الوحدة والتجانس والمصلحة المشتركة. ويعتقد جيمس شليسنجر^(*)، أن العالم ما بعد الحرب الباردة يتجه لأن يكون أقل استقرارا مما كان عليه طيلة فترة تنافس القوميتين الأعظم. وهو يستبعد أن يؤدي النظام الجديد إلى حالة استقرار، بل إن العالم سوف يشهد فترة أشبه ما تكون بحالة الأوضاع العالمية قبل الحرب العالمية الثانية، حيث سادت حالات التنافس، والتناحر بين القوميات المختلفة.

-نظام الواحد للجميع والجميع للواحد : انطلاقا من التغيير الذي طرأ على أولويات الأمن العالمي بحيث أصبح الأمن الجماعي لا يقوم على علاقات القوى العسكرية وتوازناتها، يصبح التطلع نحو نظام عالمي تحكمه قواعد العدالة والسلام أمرا ملحا بالنسبة لبني البشر، وتتوقف إمكانية الوصول إلى مثل هذا النظام على إمكانية أن تأخذ الأمم المتحدة ومؤسساتها العالمية دورا كبيرا في حل المشاكل الإقليمية، بحيث يصبح حل المشاكل بالقوة أمرا مرفوضا. وتدرك دول العالم أن التمسك بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي هو الضمانة الوحيدة للحفاظ على الأمن العالمي يشارك فيه الجميع، وشعاره الإنساني هو الواحد للجميع، والجميع للواحد.

ثالثا- المنطقة في سلم الاستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة: عرفت مكانة المنطقة تحولا على مستوى الاستراتيجية الخارجية الأمريكية، وهذا راجع لانعكاسات التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة عامة، وبعد أحداث 11 سبتمبر خاصة

1/ المكانة الاقتصادية والتجارية لدول المنطقة بالنسبة لأمريكا بعد نهاية الحرب الباردة:

تستمد المنطقة أهميتها حسب الجزء الأول من الدراسة من مواردها الطبيعية الإستراتيجية، وفي مقدمتها الغاز، والنفط الذين يشكلان المحرك الرئيسي في توجيه الاهتمامات الأمريكية، والفرنسية نحوها بالإضافة إلى تشكيل المنطقة سوقا استهلاكية، قدر سنة 2007 بـ 80 مليون نسمة، كما يبلغ إجمالي حجم مبادلات التجارة 8104 مليار دولار، واردات بقيمة 39.18 مليار دولار صادرات بقيمة 42.68 مليار دولار. ويشكل هذا الحجم من المبادلات التجارية رقما استثماريا هاما يفتح المجال للمنافسة إلى جانب فرص الاستثمار المالي، والاقتصادي التي تتمتع بها السوق المغربية كسوق استهلاكية، وكبوابة

محورية تفتح المجال لدخول السوق الأوروبية شمالا بالنسبة للأمريكيين، والسوق الإفريقية جنوبا بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين على السواء. إن حجم المبادلات لأمريكا مع دول المنطقة لا يتعدى نسبة 0.28% من مجموع المبادلات التجارية لها في العالم حيث لم تغطي صادراتها نحوها عام 2000 سوى نسبة 0.25% من مجموع الصادرات في العالم، فيما لا تقدر نسبة الواردات الأمريكية من دول في 2000 سوى 0.30%، وتعكس هذه الأرقام الوزن الضعيف لدول المنطقة في المبادلات التجارية الأمريكية مقارنة بمناطق أخرى من العالم حيث تغطي كندا وحدها 22.7 و 18.8 من الصادرات والواردات الأمريكية على التوالي مقابل 28.1 و 40.7 لدول آسيا و 22.0 و 19.3 لمجموعة الاتحاد الأوروبي⁽²⁷⁾.

تعد الجزائر الشريك التجاري الأول لواشنطن في منطقة حيث بلغ مجموع المبادلات معها (صادرات، واردات) خلال فترة (1995-2004) ما يعادل 38.042 مليار دولار، يلها المغرب 8.589 مليار دولار، فتونس 3.287 مليار دولار، فموريتانيا 334.4 مليون دولار، ويفسر هذا المركز المتقدم للجزائر بالوزن الكبير الذي تمثله صادرات النفط الجزائرية لأمريكا كما هو الشأن بالنسبة لصادرات الفوسفات المغربية لهذا البلد. كما تعتبر الجزائر أول زبون مغاربي للولايات خلال نفس الفترة 8.3 مليار دولار مقابل 4.9 مليار دولار للمغرب و 2.3 مليار دولار لتونس، وأخيرا موريتانيا ب 312 مليون دولار، فيما تبقى المبادلات التجارية مع ليبيا منعدمة. وبلغ إجمالي الصادرات الجزائرية لأمريكا خلال هذه الفترة 29.7 مليار دولار، مقابل 3.6 مليار للمغرب و 967 مليون دولار لتونس، فيما لا تتعدى الصادرات الموريتانية 22 مليون دولار، وتعد الجزائر البلد المغاربي الوحيد بفضل حجم صادراته (النفط، الغاز) الذي يسجل فائضا في ميزانه التجاري مع أمريكا حيث بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الجزائر خلال (1995-2004) ما يعادل (-) 3.21 مليار دولار، فيما حققت الولايات خلال نفس الفترة فائضا تجاريا مع كل المغرب (+) 2.1 مليار، وتونس 3.1 مليار دولار، موريتانيا 291 مليون دولار، وسجلت المبادلات التجارية الأمريكية - الجزائرية أكبر حجم لها عام 2004 إذ بلغت وارداتها من الجزائر رقمها القياسي 7.4 مليار دولار خلال العشر سنوات التي تلت عام 1995، مما يؤكد الرهان الأمريكي على المحروقات الجزائرية في المنطقة منذ السنوات الأخيرة لا سيما على ضوء الاكتشافات الجديدة التي سجلتها الصحراء الجزائرية في هذا المجال خلال السنوات العشر الأخيرة.

فيما يخص مجالات الاستثمار الأمريكي في منطقة نجد ان الجزائر تحتل موقعا محوريا في الخريطة جيو-إستراتيجية للرهانات الأمريكية فيما يتعلق بالموارد الطاقوية في افريقيا، فقد كان للاكتشافات البترولية الهامة فيها خلال سنتي 1994-1995 اثر مباشر على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للجزائر التي بدأت في تلك الفترة رغم اثر الأزمة السياسية، والأمنية تستقطب اهتمام المؤسسات المالية الدولية، والشركات النفطية العالمية، بحكم الثقة المالية التي تحظى بها الجزائر. وأكد هذا التوجه الأمريكي البراغمتي الجديد نحو الجزائر ريتشارد جاكسون^(*) خلال ملتقى نظم بواشنطن في ماي 1996⁽²⁸⁾. كما برز هذا في تصريحات روبرت بيليترو^(**) أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ

الأمريكي لدى عودته من الجزائر في افريل 1996 راسما معالم السياسة الأمريكية تجاه الجزائر: "الجزائر تعتبر ثاني اكبر بلد في إفريقيا، و هي تلعب دورا رياديا في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط". وعلاوة على الاهتمام الجيو-سياسي الأمريكي بالجزائر في ضمان المنطقة، فإن مصالحها تتضمن أيضا الاستثمارات العمومية، والخاصة في مجال الطاقة بالجزائر. و ترى امريكا أن موارد الطاقة الهامة التي تملكها الجزائر تجعل من هذا البلد محور أي مشروع للتنمية الإقليمية في منطقة، كذا الممون الرئيسي لأوروبا من الغاز والنفط، مما يرشحها للعب دور محوري في المنطقة المتوسطية الغربية. وقد وصف الخبراء الأمريكيون الجزائر بأنها "قطب طاقوي واعداء" (*).

2/الرهانات الاستراتيجية لأمريكا في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة:

تسعي واشنطن لوضع اقدامها في المنطقة التي كانت حكرا على حليفها فرنسا بحكم الموقع، والروابط التاريخية، وهذا ضمن استراتيجيتها الشرق اوسطية الموسعة التي تمتد من الاطلسي غربا الى الخليج شرقا بعد نهاية الحرب الباردة. لتحقيق جملة من الرهانات الاستراتيجية التي تتمحور حول:

أ/الرهانات الجيو- استراتيجية:

من خلال سيطرة واشنطن على المنطقة المغاربية تسعى الى تحقيق الاهداف التالية:

- ضمان البيئة الامنية الاوربية والمتوسطية: باعتبار ان منطقة تشكل امتداد طبيعي لها، وأي توتر في جنوب المتوسط يمثل تهديدا مباشرا لكل المنطقة المتوسطية بما فيها اوروبا، حيث المصالح الأمريكية المباشرة. بالإضافة الى كون أوروبا تعد الواجهة الاستراتيجية، والحضارية الاولى لأمريكا شرقا، فأى تهديد أمني بأبعاده الثقيلة، والخفيفة **hard soft Security** من الجنوب نحو الشمال يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية. ونشير هنا انها قد أدرجت الرهان الامني المتوسطي في الرزمة الاستراتيجية للحلف الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي⁽²⁹⁾.

- التركيز على منطقة كنقطة اتصال استراتيجية طبيعية: و حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية (أوروبا، إفريقيا، آسيا)⁽³⁰⁾، كما يشكل ساحلها اهمية استراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر المتوسط لنقل المحروقات، والعتاد العسكري فهي احد المنافذ البحرية الهامة لأي تحرك لوجستيكي استراتيجي تقوم به أمريكا^{(31)(*)}.

- ضمان استقرار المنطقة المغاربي: لقد اعادت واشنطن رسم منظورها الجيو-استراتيجي ازاء المنطقة عامة و الجزائر خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وهذا ما كده التقرير الاستراتيجي لعام 2000 والذي قدمه الرئيس الأمريكي ابيل كلينتون للكونغرس حول "استراتيجية الامن الأمريكي للقرن 21" حيث اكد ان لواشنطن مصالح في استقرار ورفاهية شمال افريقيا التي تشهد حاليا تحولات كبرى⁽³²⁾.

- تنفيذ الرزنامة الاستراتيجية الجديدة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر: ساهمت التحولات لهذه المرحلة في ترقية الدور الاستراتيجي للمنطقة في مجال الشراكة الدولية لمكافحة الارهاب حيث تعتبر امريكا هذه المنطقة بمثابة حزام الطوق الاستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم القاعدة، والجماعات المسلحة في منطقة الساحل. واعتبرت الجزائر بحكم تجربتها من الشركاء الرئيسيين لأمريكا في مجال مكافحة الارهاب، وهذا ما اكده بوش الابن⁽³³⁾. ويمكن تفسير تزايد الدور الإستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي بالنظر إلى متطلبات هذه الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب والمقترن بالرهان الاقتصاد الأمريكي على الجزائر، لاسيما في مجال الطاقة.

ب/الرهانات الجيو-اقتصادية⁽³⁴⁾: بتضاعف وثيرة الاكتشافات النفطية في منطقة خاصة في الجزائر ازداد الاهتمام الأمريكي بها. ونجد انها تراهن على الموارد النفطية و الغازية لكل من الجزائر، وليبيا، بعد تحولات الانفراج الأمريكي الليبي في فيفري 2004. ويندرج هذا الاهتمام ضمن استراتيجيتها للأمن الطاقوي في المتوسط، والتي تعتبر جزءا من الاستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية، بما في ذلك أداة لإدارة التنافس مع القوى الكبرى خاصة أوروبا، وفرنسا في منطقتي البحر المتوسط، والمغرب العربي، وفي هذا الصدد يقول برنارد رفال: "القضية الإستراتيجية الأمريكية هي التحكم في الرهانات الطاقوية، 50 % من احتياجات اقتصادها يعتمد على البترول، هذا الاعتماد سيزداد بشكل أساسي، وبشكل خاص البترول. هذه التبعية ذات الطبيعة الاستراتيجية تستدعي منها دراسة جيواستراتيجية شاملة للتحكم في هذه الرهانات الطاقوية. هذه الإستراتيجية تكرسها جهود مؤسسات المرتبطة بمؤسسات الاستثمار، القروض، وتدعمها الحكومة الأمريكية. هذه الاخيرة التي تريد بصفة اساسية وملحة -في مواجهة منافسيها أوروبا و اليابان الذين يفتقدون بدورهم لموارد الطاقة-مراقبة المورد الطاقوي الاستراتيجي للنظام الصناعي و المنطقة المعنية هي منطقة جنوب المتوسط إبتداء من المغرب الى الخليج كمجموع واحدة تضم المغرب والمشرق الى القوقاز وبصفة اوسع المتوسط"⁽³⁵⁾. كما تشكل السوق المغربية احد الرهانات الاستراتيجية لأمريكا وهو ما يفسر اطلاقها لعدة مبادرات اقتصادية(ازنستارت، الشرق الاوسط)لاحتوائها.

3- المشاريع الاقتصادية الأمريكية تجاه منطقة كأداة استراتيجية للسيطرة عليها: اعتمدت واشنطن على مجموعة من المشاريع الاقتصادية من اجل احتواء، والسيطرة على المنطقة التي كما سبق واشرنا اصبحت ذات اهمية في سلم استراتيجيتها، والتي نلخص اهمها في:

- مبادرة إيزنستات الشراكة الأمريكية-المغربية): تعد المبادرة احد الاطر التي برزت في سياق اعادة انتشار الاستراتيجية الأمريكية في النظام المغربي 1990 بعد الحرب الباردة⁽³⁶⁾، كما انها رد فعل مباشر على مشروع برشلونة بزعامة الاتحاد الأوروبي، الذي تم استبعادها منه، فبادرت هاته الأخيرة

بهذا بمشروع الهادف إلى تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية، في إطار استراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج للاستحواذ على الأسواق، والموارد الأولية خاصة الطاقة، كإستراتيجية انتهجتها واشنطن منذ زوال الخطر الشيوعي، في هجمات معاكسة على مناطق نفوذ مست حتى مناطق حلفائها لضمان هيمنة أكبر، وسيطرة على منابع الغاز والبترو، حيث نسجت علاقات متميزة مع الجزائر، وأحكمت قبضتها على ليبيا، وهكذا جاء تدرج السيطرة الأمريكية على الموارد الطاقة في العالم من الخليج إلى بحر قزوين شمالا، ومن الخليج للمحيط غربا. ويهدف المشروع لدعم الاقتصاد المالي، والفني في هذه الدول للوصول إلى إقامة فضاء اقتصادي مغاربي موحد مندمج، ومتكامل يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة لأمريكا الشمالية وترقية الشراكة بينهما. ولقد مثلت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المنطقة من 2003 إلى 2008 نسبة 40%، حيث أن أغلبيتها تتصل بمشاريع صناعية باستثناء النفط. وعلى العكس من المشروع الأوروبي، فإن أمريكا بدت مستعدة لإدماج كل دول المنطقة، بما في ذلك موريتانيا وليبيا. وتعتبر أن إقامة منطقة تبادل حر بين هاته الدول أمر ضروري لإقامة التبادل بينها وبين السوق المشتركة لأمريكا الشمالية. وبدأت أمريكا في تجسيد هذا الطرح، بتخصيصها لمبلغ 50 مليار دولار في 2000 لتمويل مشاريع الشراكة مع دول شمال إفريقيا، ثم زيارة روبرت ماليت^(*) إلى عواصم ابتداء المنطقة في بداية سنة 2000، وتبلورت صيغة لقاءات وزارية (3+1) ابتداء من أفريل 2001، وتوسعت في نفس السنة إلى (4+1) بإضافة موريتانيا، وقد عبر إدوارد غابريسيل^(**) على أن إنشاء سوق مغاربية مشتركة هو أمل أمريكي، لاهتمام رجال الأعمال بسوق قوامها من 80 إلى 90 مليون نسمة، بدلا من 10 مليون بتونس أو 30 مليون بالجزائر أو المغرب. وقد تميز المبادرة بجملة من الخصائص نلخصها في:

- الاعتماد الحوار سياسي الدائم بين المسؤولين الأمريكيين ونظرائهم في (الجزائر، تونس، والمغرب)، وتوفير شروط نجاحها كتجاوز الخلافات، وتسوية قضية الصحراء الغربية و إنشاء سوق إقليمية مغاربية مشتركة⁽³⁷⁾.

- حددت إطار المغربي العربي المعني بمبادرة بالجزائر، المغرب، وتونس في البداية بحيث تستثني ليبيا، وموريتانيا لأسباب سياسية بالنسبة للأولى، والاقتصادية بالنسبة للثانية. وظل انضمام ليبيا واردا في المرحلة التي لم تكن تشهد بعد الانفراج بين ليبيا، وأمريكا بحكم ضغط المنافسة الأوروبية في هذا الاتجاه، والمصالح الشركات الأمريكية في هذا البلد الذي يعتبر أحد أقطاب السوق النفطية في المنطقة⁽³⁸⁾. وأما بموريتانيا فإن التحاقها بالمبادرة ظل مرهون بمدى اهتمام المستثمرين الأمريكيين بها. ويبرز رهان الإستراتيجية الأمريكية من المنطقة كمرحلة أولى على المحور التقليدي للمغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) وكانت المبادرة تهدف إلى أن تشمل لاحقا مصر التي تعتبرها واشنطن في منظورها الاستراتيجي جزءا من المجال الحيوي لمنطقة شمال إفريقيا مما يفسر دعمها انضمامها لاتحاد المغرب العربي في نهاية التسعينات.

- تركز المبادرة على القطاع الخاص⁽³⁹⁾ كمحرك للتنمية والتطور الاقتصادي بحيث تقوم الإدارة الأمريكية بتشجيع المستثمرين لدخول السوق المغربية دون التدخل في تحديد اختياراتهم الاقتصادية والاستثمارية، بحيث تكتفي في تفعيل الشراكة⁽⁴⁰⁾. والاعتماد على غرف التجارة الأمريكية المغربية التي توفر شبكة العلاقات والاتصالات بين رجال الأعمال بين الطرفين، والرهان على سوق مغربية مشتركة قادرة على استقطاب الاستثمارات المالية الأمريكية، ويوضح ايزنستات هذا بقوله : "إن مبادرة لن تتعلق بتسوية تكون فيها امريكا في محور العلاقات الثنائية مع كل من بلد من المغرب العربي على حدى مهما كانت أهمية، فالأمر يتعلق بشراكة ديناميكية قائمة على تدعيم متواصل للروابط الاقتصادية في منطقة المغرب العربي"⁽⁴¹⁾.

- تشجيع الدول المغربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية، والإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، والمنظومة التشريعية للاستثمار الخارجية من اجل استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة الى دعم الإصلاحات المصرفية

- الرهان على إنشاء منطقة للتبادل الحر في منطقة في اجال 2005 وهو مالم يتحقق ويعتبر هذا محور رهانات المبادرة التي سعت لكسب السباق ضد الوقت مع الاتحاد الأوروبي الذي يراهن على إقامة منطقة مشتركة للتبادل الحر مع دول منطقة في 2010.

من أهم المؤسسات الأمريكية المساهمة في مبادرة نذكر: بنك التصدير والاستيراد، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الوكالة الفيدرالية لتأمين الاستثمارات الأمريكية في الخارج وتقديم المساعدات لإنجاحها، الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية. وقد قامت هذه الوكالة بإجراء دراسات استكشافية في المنطقة لرصد القطاعات ذات جدوى للشركات الأمريكي⁽⁴²⁾ وقد بادرت الدول المغربية وفق منظورها لأولويات الشراكة مع امريكا بمجموعة من الاقتراحات نذكر أبرزها:

- تعيين الإطار القانوني للمبادلات التجارية بمعاهدة دائمة ومفتوحة على غرار اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية.

- تحويل جزء من ديون الدول المغربية إزاء الولايات إلى إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

- توزيع الاستثمارات الأمريكية وفقا لخريطة مراكز القوة والمميزات الاقتصادية في كل بلد من دول منطقة وعلى أساس هذه الخريطة يمكن للأمريكيين الاستثمار على سبيل المثال في الزراعة الغذائية بالنسبة للمغرب، الطاقة بالنسبة للجزائر، ومجالي المالية والصناعة في تونس. إلا أن هذا الاقتراح المحسوب على غرفة التجارة التونسية- الأمريكية قابله تحفظ الطرف الجزائري الذي يدعو الأمريكيين إلى تنويع استثمارهم في المنطقة عامة، والجزائر خاصة، وعدم التركيز على قطاع الطاقة كما هو الشأن بالنسبة لها وتوسيع دائرة الاستثمارات الأمريكية فيها خاصة إلى قطاعات

السكن الاتصالات والصناعة الغذائية وهو ما حرصت الجزائر على تأكيده خلال الزيارة الرسمية للرئيس بوتفليقة لواشنطن 12-14 جويلية 2001 .

- مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط: أطلقت المبادرة في ديسمبر 2002 على أنقاض المبادرة السابقة استجابة للانتشار الاستراتيجي الأمريكي الجديد بعد إحداث 11 سبتمبر، وتشمل هذه المبادرة 14 دولة موزعة على ثلاث مكاتب جهوية تونس(المغرب العربي)، مصر(الشرق الأوسط)، أبو ظبي(منطقة الخليج). يغطي مكتب تونس: الجزائر، تونس، والمغرب، بالإضافة الى لبنان، وحسب إلينا رومانوفسكي* فإن المبادرة تقوم على أربع ركائز: اقتصادي، سياسية، تربوية، وضعية المرأة و تهدف لدعم الإصلاحات الاقتصادية، السياسية، والتربوية، وترقية واقع الشغل و وضعية المرأة في هذه الدول⁽⁴³⁾، وتعتبر المبادرة حلقة من مشروع الشرق لعام 2004 والذي أعيدت صياغته في ما يسمى الأوسط الكبير بالشراكة من اجل مستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا. وقد حافظت هذه المبادرة في مضمونها على روح مبادرة ايزستات مع تكييفات جديدة تتعلق بالتنمية البشرية والبعد الإنساني لاسيما الإصلاحات الديمقراطية والتربوية ووضعية المرأة. وينصب هذا الحوار الجديدة في صلب الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمكافحة أسباب التطرف في ظل الإستراتيجية الدولية الشاملة لمكافحة الإرهاب. وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا البرنامج حوالي 293 مليون دولار تستفيد دول المغاربة الثلاث منها، وفي هذا الإطار أطلق عام 2004 برنامج بقيمة 18.5 مليون دولار لتمويل مشاريع في مجال التعليم وقطاع العدالة. كما بلغ الدعم المالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمغرب 11.9 مليون دولار في 2003 فيما خصصت الوكالة برنامجا للمغرب يمتد من 2004 الى 2008 قدرت مخصصاته 99.4 مليون دولار بهدف دعم القطاعات الإستراتيجية في هذا البلد⁽⁴⁴⁾.

- مشروع الشرق الأوسط الكبير⁽⁴⁵⁾ في حديث له مع جريدة Le monde سنة 2005 عبر جيمس دولسي^(**) على أن أمريكا تخوض حربا ضد الإرهاب لتوسيع رقعة الديمقراطية إلى العالمين العربي والإسلامي التي تهدد الحضارة الليبرالية، وأن المشكلة هي غياب ديمقراطية في العالم العربي، وعلى هذا الأساس النظري الإيديولوجي أطلق مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي دعا إلى إقامة أنظمة ديمقراطية بكل مكوناتها في المنطقة، متجاهلا القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وقد وصف هذا المشروع بأنه علاج أمريكي بالصدمة، وتدخل أبوي لتولي أمر منطقة قاصر، ومشروع شراكة بدون شريك، ولقد تم إعداده من قبل فريق الرئيس بوش الابن، على هامش القمة الدول الثمانية الأكثر تصنيعا في العالم من 8-10 جويلية 2004، تحت شعار شراكة من أجل المستقبل، وقد تم اعتماده بناء على تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية بالعالم العربي، الذي أشار إلى نقائص على أصعدة ثلاثة: الحرية، المعرفة، وتمكين النساء، وهي معلومات لم تكن موجودة في التقرير

الأمريكي، مما جعل الرئيس بوش يعيد صياغة التقرير، ويطلق عليه "مشروع الشرق الأوسط الكبير" (GMO) ^(***). ولهذا المشروع أهداف معلنة وأخرى خفية، ومن الأهداف المعلنة: محاربة الإرهاب، وضمان تدفق النفط واستقرار أسعاره، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي. .. أما الهدف الأساسي هو ضمان أمن إسرائيل. أما الأهداف الخفية له، فهي طمس الهوية العربية الإسلامية، والهيمنة على العالم العربي والإسلامي الذي يحتوي على أكبر جزء من الثروة النفطية العالمية، كما تضمن أمريكا بسط هيمنتها حتى على الدول الغربية، فهي تجر الدول الاقتصادية السبع الأخرى إلى هذا المشروع منفردة، بحيث يعمل الجميع في النهاية داخل الخطة الأمريكية بقيادتها وفي الأخير دمج إسرائيل في الشرق الأوسط الكبير.

وهناك من يرى بأن واشنطن من خلال تجربة العراق، أيقنت أن التغيير الذي يمكن أن يخدم مصالحها، هو التغيير الجماعي للدول العربية دفعة واحدة وليس كل دولة على حدى وهذا ما حاول تجسيده هذا المشروع، إلا أنه فشل بسبب عدم قبول العديد من الدول العربية والإسلامية، وحتى من الشركاء الأوروبيين أنفسهم، عند دخول المبادرة الفرنسية-الألمانية لإصلاح الشرق الأوسط، التي تنطلق هي الأخرى من هاجس الأصولية، وتتنذر بتصدير أخطارها إلى العالم عموماً، والصفة الشمالية للمتوسط على وجه الخصوص، وتذهب هذه المقاربة على الأقل من الناحية النظرية إلى أن القضاء على التهديدات الإرهابية والتصدي لها لا يكون من خلال العمل العسكري والتدخل السافر في شؤون الدول، إنما يكون عبر برنامج متكامل (أمني سياسي، اقتصادي) عبر حوار حضاري جاد مع كل دول المنطقة، للكشف عن أسباب التطرف، كما أن المبادرة ترى ضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إذ أن هذا الملف يعتبر أولوية استراتيجية للأوروبيين. ونجد أن واشنطن رفضت هذا الطرح، كما أن النسخة المعدلة للمشروع تهدف أساساً إلى تقليص دور الدين في الحياة العامة بالمنطقة لأنه منبع التطرف وللتعبير عن نجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير، على الأقل في خطواته الأولى، يقول هنري كسينجر ⁽⁴⁶⁾ ويدلل على صحة هذه الفرضية بالعديد من الأحداث قبل وبعد الثورات العربية. في سبتمبر 2012: "إن هنا سبع دول عربية تمثل أهمية استراتيجية واقتصادية للولايات، وكل الأحداث التي تجري في هذه الدول تسير بشكل مرضي لها، وطبقاً لسياسات مرسومة لها من قبل، إن ما يسمى بالربيع العربي بعد ثورة الياسمين، والثورة المصرية والليبية وغيرها ما هو إلا الخطوة الثانية في مسار مشروع الشرق الأوسط الكبير".

- مشروع المبادرة الأمريكية شمال إفريقيا للشراكة من أجل فرص اقتصادية 2010: في 10/7/

2010 تم عقد اجتماع تنسيقي بمقر البنك العالمي بواشنطن بين روبرت هورماتس ^(*) وحمد لكسائي ^(**) ومحافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في المغرب لبحث تعزيز الوجود الاقتصادي الأمريكي في منطقة شمال

إفريقيا و تحضير المؤتمر المقبل لرجال الأعمال في الجزائر العاصمة أيام 1 و 2 ديسمبر القادم بمبادرة من مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي. وقالت كتابة الدولة أن مساعد كتابة الدولة الأمريكي خوزي فرناندير سيرأس الوفد الأمريكي في قمة الأعمال الأمريكية المغربية، المقرر أن يعلن فيها عن مبادرة أمريكية جديدة لتنمية شمال إفريقيا تضم ليبيا وموريتانيا بعدما اقتصر الأمر في المبادرات السابقة على الجزائر والمغرب وتونس⁽⁴⁷⁾. كما أكدت أن هذا المؤتمر سيكون فرصة لجمع رجال الأعمال في البلدان الخمس مع نظرائهم الأمريكيين لبحث فرص التعاون والشراكة، وأعلنت أيضا أنها رفقة كتابة التجارة ووكالات أمريكية ستدعم المؤتمر من خلال رعاية المشاركين المقرر أن ينتقلوا للجزائر لحضور المؤتمر الأول من نوعه بهذه الأهمية⁽⁴⁸⁾. وأشار إسماعيل شيخون رئيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي أن من بين النقاط الهامة التي ستدرج في هذه القمة، إعلان إطلاق مبادرة جديدة تحمل تسمية "المبادرة الأمريكية الشمال إفريقي للشراكة من أجل فرص الاستثمار"، ويضم المؤتمر إعلان ميزانية أمريكية لتدعيم المبادرة الهادفة لتشجيع الاستثمارات الأمريكية في بلدان المنطقة. فضلا على التحضير لإنشاء معهد للشراكة من أجل الفرص الاقتصادية، وينتظر أن تتوج القمة بتشكيل جمعية للمقاولين الشباب وشبكة خاصة بهم في منطقة شمال إفريقيا، وتدعيم المشاريع المبتكرة، وتشجيع إنشاء المشاريع مع تخصيص مساعدات ما بين 10 آلاف دولار ومليون دولار، والتركيز على صناعات الابتكار وتلك المنشئة للمؤسسات في منطقة، ويتضمن هذا المشروع تجميع كافة القدرات التقنية والتكنولوجية والخبراء المغاربة القاطنين بأمريكا وأوروبا^(*). ويمكن حصر اهم الرهانات التي تواجهها امريكا عبر مبادرات الشراكة في:

- رهان امريكا على إنشاء منطقة للتبادل الحر في المغرب العربي: كنوع من السباق مع مشروع الاورو متوسطي، ان حرص الأمريكيين على اكتساح السوق المغربية يشكل ورقة ضغط على المنافسين الأوروبيين أكثر مما هو هدف في حد ذاته باستثناء رهان النفط في المنطقة بحكم خياراتها الاقتصادية المتنوعة في السوق الدولية: كجنوبية الكرايب، منطقة الخليج، منطقة آسيا. وإذا نجحت واشنطن في كسب رهان إقامة مجال للتبادل الحر مع الدول المغربية قبل أن يتحقق مشروع منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية فانه سيصبح بإمكان واشنطن أن تستغل ورقة الأسبقية لمفاوضة الأوروبيين حول تعويضات محتملة في مناطق وأسواق دولية وإقليمية أخرى في العالم⁽⁴⁹⁾.

- رهان على السوق المغربية: إذ ان الشركات الأمريكية تريد عبر البوابة المغربية اقتحام السوق الأوروبية شمالا والسوق الإفريقية جنوبا في إطار سوق دولية مفتوحة، ويشكل هذا الرهان اصطداما مباشرا مع المصالح الأوروبية في مناطق تعتبرها تاريخيا من مجالاتها الحيوية مثل إفريقيا والمغرب العربي، وهذا ما اكده سفير واشنطن في المغرب الأقصى "ادوارد غابريال" في نهاية التسعينات⁽⁵⁰⁾.

- رهان تدارك فارق المنافسة الاقتصادية الأوروبية التي كانت سبابة إلى منطقة المغرب العربي بحكم العديد من العوامل (التاريخية، الجغرافية والثقافية) مما تجسد في حجم المبادلات التجارية

التي تغطي دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 60 منها. وقد أشار الى هذا روبرن براون^(**) عندما قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن إي سوق افريقية للدول الأوروبية الشركاء التقليديين لإفريقيا". فيما ذهب ستيوارت ايزستات في نفس الاتجاه في تأكيده على اهمية البحر المتوسط بصفته حين قال: "اعتقد أن إستراتيجيتنا تستجيب للاهتمام الحيوي الذي يبديه المغرب للنموذج الأمريكي ولرغبته في فتح نافذة على غرب الأطلسي وليس فقط على أوروبا"⁽⁵¹⁾. وتحاول واشنطن استعمال عامل الخلفية الاستعمارية التاريخية، وهو ما عبر عنه صراحة السفير الأمريكي في المغرب ادوارد غابريال في 1998 بمديره بقوله: "لنقلها بكل تواضع نحن متواجدون كشركاء في هذه المنطقة - المغرب العرب - لأننا أمريكا بكل ما يمثله ذلك من نموذج سياسي، اقتصادي، وثقافي ناجح وجذاب ولأننا أيضا لسنا أوروبيين بالإرث التاريخي لأوروبا في إفريقيا الشمالية"⁽⁵²⁾.

- رهان تجاوز الخلافات السياسية المغربية: تعمل واشنطن على توظيف عامل تحقيق شبكة من المصالح الاقتصادية بين دول منطقة لتجاوز الخلافات السياسية المغربية كنزاع الصحراء الغربية ولو أن هذه القضية هي العقبة الرئيسية لنجاح أي مبادرة اندماج إقليمية. وتعترف واشنطن بتأثير هذه العوامل السياسية في تعطيل نجاح مبادرات الشراكة الإقليمية إلى حد الآن مما يفسر ضغطها على كل من الجزائر والمغرب وجهة البو ليزاريو منذ مبادرة هوستون عام 1998 لإيجاد صيغة من التسوية لهذا النزاع.

- رهان ادخال البعد الانساني في الشراكة: يعد التوجه الأمريكي الجديد نحو أنسنة الشراكة الاقتصادية ضمن إستراتيجية الشاملة لما بعد 11 سبتمبر وهي استدراقات ما بعد مبادرة ايزنستات من خلال برامج الإصلاحات التربوية وترقية دور المرأة مجتمعات المنطقة، ويأتي هذا المنظور الأمريكي الجديد في ظل تعثر مساعي الانفراج السياسي بين الجزائر والمغرب بسبب ملف الصحراء الغربية.

4- الاستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر امريكا أول مستهلك للطاقة في العالم، بحوالي 23% من الإجمالي العالمي⁽⁵³⁾، وحسب بيانات مركز الدراسات السياسية و الدولية في واشنطن فإن الولايات في عام 2000 استوردت حوالي 57% من حاجاتها من الطاقة، لترتفع هذه النسبة حتى بلغت نحو 60% عام 2003 مما يعمق التبعية الطاقوية لها نحو تموينات النفط الخارجية، ويذهب الخبراء في أن حجم الاستهلاك العالمي في حال النمو الاقتصادي ستكون في الفترة من عام 2000 و حتى عام 2025 أعلى من كل مثيلاتها في التاريخ، و هو ما يدفع النفط إلى أن يكون السلعة الأهم في العالم. ويتوقع لورد براون كبير المديرين التنفيذيين في شركة بريتيش بتروليوم أن يستمر النفط و الغاز كمصدر أول للطاقة في السنوات الـ 35 المقبلة على الأقل. وتعتبر إستراتيجية "الأمن الطاقوي" من ابرز أهداف الإطار جيوسياسي، وجيوإستراتيجي الذي وضعته امريكا على ضوء مخلفات حرب الخليج 1991. وقد حرصت واشنطن في هذا الإطار الاستراتيجي الجديد، على الاستجابة لنقطة حاسمة تتعلق مباشرة

بمستقبل نظامها الاقتصادي، و تتمثل في تأمين مصادر الطاقة و معابر نقلها في مختلف نقاط العالم. وظلت القضية الإستراتيجية الأمريكية الرئيسية لمرحلة القرن الواحد و العشرين تتمثل في ضمان التحكم في الرهانات الطاقوية، باعتبار أن أكثر من 50 % من احتياجات الاقتصاد الأمريكي من الطاقة مصدرها الخارج⁽⁵⁴⁾ بالإضافة إلى التوقعات التي تذهب إلى مزيد من التبعية للاقتصاد الأمريكي لمادة النفط. وقد أرغمت هذه التبعية ذات البعد الاستراتيجي الولايات على تحديد إطار جيو-استراتيجي شامل للتحكم في الرهانات الطاقوية، تشمل هذه الإستراتيجية النشطة المشترك لشركات قطاع الطاقة وشركات الاستثمار و القروض المدعم من طرف الأجهزة الحكومية الأمريكية.

وبالإضافة إلى البعد الحيوي الذي تشكله مصادر الطاقة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، فإن الرهان الطاقوي يحتل مركزا متقدما في الأدوات الإستراتيجية للسياسة الدولية الأمريكية في تعزيز هيمنتها العالمية لا سيما في المجال الاقتصادي و تحديدا أمام المنافسين الرئيسيين مثل أوروبا و اليابان. فالانتشار الاستراتيجي الأمريكي الجديد يرمي إلى التحكم في مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، و توظيف هذه الأداة الإستراتيجية في إدارة صراعا التنافسي مع القوى الدولية الثانوية التي تفتقد لموارد طاقة ذاتية (لليابان و أوروبا) ويرى الأمريكيون أن التحكم في المصادر الطاقوية الإستراتيجية للنظام الصناعي، من شأنه أن يعزز رهانها في تكريس التبعية الإستراتيجية و الاقتصادية التي يسعى الأمريكيون لفرضها على منافسيهم الدوليين، ومن ثم الحيلولة دون انفراد كل من أوروبا و اليابان بالاستقلالية في إستراتيجيتها النفطية، و الإبقاء على هامش من فرص الضغط الأمريكي على هذين المنافسين الاقتصاديين الرئيسيين لها ويمتد هذا المجال جيو استراتيجي المعني بالرهان الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على طول شريطه الجنوبي من المغرب غربا إلى الخليج و بحر قزوين شرقا، حيث يجعل هذا الطرح جيو - استراتيجي شامل، فالأمريكيين ينظرون إلى منطقة المغرب و المشرق العربي إلى القوقاز كفضاء استراتيجي متكامل مما يفسر المنظور الاستراتيجي الموسع للحلف الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

استنتاجات و توصيات :

في الأخير نصل الى جملة الاستنتاجات التالية:

- 1- ان نهاية الحرب الباردة شهدت بداية اهتمام استراتيجي امريكي بمنطقة المغرب العربي، من اجل كسب المنافع الاقتصادية لهذه المنطقة بسبب ما تتميز به من اهمية جيواستراتيجية، وما تربح عليه من موارد طبيعية، وطاقوية (النفط، الغاز)، بالإضافة الى كونها سوق استهلاكية واعدة، وكذا استباق المخاطر و التهديدات الامنية التي قد تعرقل مصالحها، او تهدد استقرار اوربا، وحليفها اسرائيل من خلال المجال المتوسطي الموسع نحو الشرق الاوسط، و الخليج، مما يؤكد الفرضية الاولى

لهذه الدراسة ان القدرات التي تتمتع بها المناطق الفرعية تلعب دورا هاما في ترتيبها في سلم استراتيجيات القوى الكبرى.

2- قد زادت عوامل بروز التوجه والاهتمام الاستراتيجي الامريكي بمنطقة المغرب العربي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، و احداث 11 سبتمبر في اشتداد التنافس، وانحسار هامش التوافق مع حليفها التاريخية اوروبا حيث، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واستبعادها من مشروع الشراكة الاورو-متوسطية اصبحت واشنطن ميالة لتولى تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة بأدوات امريكية دون ان يعني ذلك التخلي التام عن هامش التنسيق مع فرنسا لضمان تقاسم الادوار، والمصالح المشتركة في دول منطقة، وهذا ما يفند ايضا الفرضية الثانية، والثالثة لهذه الدراسة ان استراتيجيات القوى الكبرى الخارجية تتوافق مع التغيرات التي يشهدها النظام الدولي، وترتيب عناصر القوة على مستواه من جهة وان كثرة المشاريع ذات الطبيعة الاقتصادية المطروحة من قبل القوى الكبرى دليل على اهميتها، ووسيلة لاختراقها، والهيمنة عليها.

3- في ظل هذا تجد دول المنطقة المغاربية نفسها مضطرة الى رسم سياسة مستقبلية فيما بينها من اجل الاستفادة من هذه المعطيات، و مواجهة هذه التحديات، وهذا من خلال محاولتها خلق حيز مناورة والاستفادة من التنافس الذي قد يحصل فيما بين المشاريع الامريكية، ومشروع الشراكة الاورو-متوسطية، او من خلال ربط علاقات نابغة من الدائرتين:

-الدائرة الإفريقية: بالتركيز على الجناح المغاربي الافريقي من خلال التوجه نحو العمق الافريقي، و تفعيل علاقات الجنوب جنوب كتنقية اتفاقية النيباد على سبيل المثال.

-الدائرة الاسلامية العربية: وهو التوجه الهادف إلى بناء نوع من التنسيق، التعاون بين الدول الإسلامية والعربية، والذي سبق للمفكر الجزائري مالك بن نبي أن طرحه تحت تسمية "كومنولثا إسلاميا" مع نهوض محور عالم ثلاثي إفريقي آسيوي عربي محور طانجا-جاكرتا.

الهوامش :

(1) عبد الفتاح مقلد الغنيحي، موسوعة المغرب العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994)، ص.ص. 16، 15.

(2) Hatem Bensalem, "Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen", In Etudes Internationales, N°40, (Mars: 1991), P26

(3) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، (بيروت: دار الغرب

الإسلامي، 2000)، ص. 411.

(4) التقرير الاقتصادي العربي لعدة سنوات، 2011/11/12، في موقع: <http://www.afn.org.ae>

(5) فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الاورو متوسطية، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1997)، ص 14.

(6) لتقرير الاقتصادي العربي لعدة سنوات، مرجع سابق.

(7) نفس المكان

(8) لتقرير الاقتصادي العربي لعدة سنوات، 2011/11/12، مرجع سابق.

- (9) محمد عبد الغني جاسم: "المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع 139، سبتمبر 1990، ص 4.
- (10) فريد ه. كيت، الخصوصية في عصر المعلومات، ت: محمد محمود شهاب، ط 1، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1999)، ص 18.
- (*) أولا اللامتناهي في الصغر على مستوى الطبيعة الحية، والجامدة، ثانيا اللامتناهي في الكبر (الفضاء والمجرات)، ثالثا اللامتناهي في التعقيد ويقصد بذلك السيطرة الذاتية الكاملة على الآلات و خطوط الإنتاج عن طريق الأوتوماتيك والحاسوب و السيطرة على تفاعلات النسق الاجتماعي عن طريق شبكة المعلومات والاتصالات
- (11) المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، الثورة التكنولوجية و وسائل الاتصال العربية، (تونس: المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، 1990)، ص 372.
- (12) Dahou Darbal: "Avant propos", Naqd: Revue d' études et critiques et sociales, 1991, P 8.
- (13) عليلو موني، السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام)، ص 6.
- (**) من نماذج التكتلات الاقتصادية الأعظم حجما والأكثر تأثيرا و التي تظهر في شكل ثلاثية قطبية La Triadisation تشمل ثلاث أقطاب مهيمنة هي الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية نافتا (NAFTA)، اليابان في شرق آسيا مهيمنتها على (تايوان، هون كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية).
- (14) عبد الحميد إبراهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 382.
- (15) مجداب بدر عناد، مرجع سابق، ص 161.
- (16) عليلو موني، مرجع سابق، ص ص 7-8.
- (17) صالح ياسر: "تدويل الحياة الاقتصادية في العالم المعاصر"، مجلة دراسات عربية، ع 6، أبريل 1996، ص 46.
- (18) مجداب بدر عناد، مرجع سابق، ص ص 199-200.
- (19) لقد ارتفع عدد الشركات متعددة الجنسيات من 7 آلاف في نهاية الستينات إلى 40 ألف في سنة 1994، وهي تسيطر اليوم على 1/3 من الإنتاج العالمية وتتحكم في 2/3 من منتجات التجارة العالمية، نقلا عن: Addajaques, La Mondialisation de L'Économie, Gèneve, Alger: Casbah Edition, 1998, P 86.
- (20) Hamid lyadi: "La Revolution Énergétique", Afrique Asil, N° 128, Mars 2001, P 65.
- (21) د. كاتب: "التكتلات الاقتصادية و تفتيت العالم الثالث"، في: www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/tawazon/kim/ses.or.doc.
- (*) الأول يضم مجموعة الدول الصناعية، الثاني أغلبية الدول الفقيرة، الثالث دول الخليج الغنية بمال النفط والمتخلفة، ويمكن أن نسميه مجازا العالم الرابع، الذي رهن وجوده بعد حفر الباطن، حيث تحول إلى مستعمرة أمريكية كبرى
- (22) د. كاتب: "تغيير أولويات الأمن الدولي"، في موقع: www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia21/tawazonkim/src122htm.
- (23) نفس المرجع.
- (24) ملف كامل حول الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول 2002. في موقع: www.alwifak.com/arcfef/531/feve5.html1
- (25) يعد "باتريك بيوكانان" المرشح الذي نافس بوش داخل الحزب الجمهوري على الترشح للرئاسة. وهو أحد المؤيدين لنظام أمريكا أولا.
- (26) المرجع السابق.
- (*) وزير الطاقة الأسبق في إدارة كارتر
- (27) International trade statistics year book. IMF, direction of trade, (2001).
- (*) ريتشارد جاكسون **Richard Jackson** مدير شؤون شمال إفريقيا بكتابة الدول الأمريكية للشؤون الخارجية
- (28) Bernard Ravenel, "L'Algérie entre la France et les Etats Unis", NAQD, N°12, (Printemps-été 1999), p.164.
- (**) نائب كاتب الدولة لشؤون الشرق الأوسط
- (*) كان هذا في جوان 1998 بعد بعثة الاستطلاع التي أرسلتها كتابة الدولة و الكونغرس الى الجزائر لإعداد تقرير عنها
- (29) وليام زرتمان: "الولايات المتحدة و المغرب: المصالح و الافاق"، محاضرة ملقاة يوم 28 ماي 2000، (الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية، 2000).

(30) ايان ليسر: "دور المغرب العربي و البحر الابيض المتوسط و مكانتهما في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية"، مجلة انتقالية واستشفاف، ع3، 2001، ص8

(31) The national security strategies of United States of America, official of the President, (Waschintong: the White House, February; 2000).

(*) و يكفي الإشارة هنا ان ما نسبته 90 % من القوات و العتاد العسكري للحلفاء خلال حرب الخليج (1991-1990) قد عبروا عبر مياه البحر الابيض المتوسط

(320) مراد شحات: "المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الامريكية"، الحوار المتمدن، ع2452، يوم 2008/11/1، في:

<http://www.lebarmy.gov.lb/arabic/htm>

(33) Yahia zoubir: "the Maghreb states and united states after 9/11: problematic relationships", in sigid feath handrug, (Germany: ditches orient institute, 2003), pp 167-180.

(34) الجنان الادريسي: "المبادرات الاوروبية و الامريكية مع البلدان المغاربية"، مجلة المغاربية للدراسات الاستراتيجية الشاملة، ع1، 2001، ص 49

(35) Bernard Ravenel, op.cit, P163

(36) Nicole Frammad: "les états unis et le Maghreb depuis le 11/9", Etudes internationales, N0086, 2003

(*) كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالتجارة

(**) السفير الأمريكي السابق لدى المغرب

(37) سعيد اللاوندي: "أوروبا امريكا و اشكالية الهيمنة"، السياسة الدولية، ع 141، جويلية 2002، ص ص 183-184

(38) الادريس الجنائي، مرجع سابق، ص 49.

(39) ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 192

(40) Samir sobh: "Vers un Maghreb American ? ", Arabies, (septembre 1999), pp. 32-34.

(41) Nicole Grimaud, op.cit, p 27.

(42) Ibid..

(*) مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط و الملف " مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط

(43) US Department of State, Middle East Partnership Initiative, in cit: <http://mepi.state.gov>

(44) دك: "كتابة الدولة الامريكية تعلن دعمها للمؤتمر الأمريكي المغاربي"، جريدة النصر، في: www.annasronline.com/index.php?option=com

(45) ممدوح شوقي: الشرق أوسطية بين الجغرافي السياسية و الجغرافيا الاقتصادية، السياسة الدولية، ع125، جانفي 1996، ص 127

(**) المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية

(**) ويتجه هذا المشروع إضافة إلى 11 دولة عربية إلى الدول الإسلامية التالية: باكستان، أفغانستان، إيران، تركيا و يضاف إلى الكل الكيان

الإسرائيلي، وهو العامل المحوري في هذا المشروع.

(46) كاتب الدولة الأسبق المكلف بالشؤون الخارجية و المتخصص في شؤون الشرق الأوسط

(*) روبرت هورماتس مساعد كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الاقتصادية و الطاقة و الفلاحة.

(**) محمد لكساصي محافظ بنك الجزائر

(47) دك: "كتابة الدولة الامريكية تعلن دعمها للمؤتمر الأمريكي المغاربي"، مرجع سابق.

(48) حفيظ صوالي: "واشنطن تحظر مبادرة جديدة من الجزائر"، الأصدالة للدراسات، 2007/1/1، في: www.assala-dz.net/ar/index.php?option=com

(*) من بينهم 12 من أكبر الخبراء الجزائريين في منطقة "سيليكون فالي"، و خبراء يعملون في أكبر الشركات مثل غوغل، وإنتل، ومايكروسوفت و سيسكو.

(49) Arabies dossier, "Vers un Maghreb American", (September 1999), p36.

(50) Jeune Afrique l'intelligent, (novembre 2002), pp.14- 15.

(**) روبن براون وزير التجارة الأمريكي الأسبق

(51) Samir Sobh, «Vers un Maghreb American ? » arabes, (septembre 1999), p32.

(52) Ibid.

(53) Jean Marie Chevalier, "Pétrole dépendance et turbulences politiques" Politique Internationale, (france n105 automne, 2004).

(54) Chemes eddine chitour, la politique et le nouvel ordre pétrolier, (international editions dahleb4, 1995).